

إثر صدور الأوامر الملكية بترقية وتعيين عدد من القضاة

وزير العدل يصدر القرارات التنفيذية اللازمة لترقية ٢٤ قاضياً على مختلف درجات السلك القضائي وتعيين ٣٩

أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - أوامره الكريمة بترقية وتعيين (٦٣) قاضياً بوزارة العدل على مختلف درجات السلك القضائي. وتضمنت هذه الأوامر الكريمة تعيين (٩) قضاة على درجة رئيس محكمة استئناف، وترقية قاضيان على درجة قاضي استئناف، وترقية قاضيان على درجة رئيس محكمة (أ)، وترقية (١٦) قاضياً على درجة قاضي (ب) كما شمل الأمر الكريم على تعيين (٢٠) قاضي على درجة قاضي (ب) وترقية (٤) قضاة على درجة قاضي (ج) وتعيين (١٧) ملازم قضائي وأوضح معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن هذه الأوامر الملكية الكريمة تأتي في إطار الدعم المتواصل من خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - لقطاع القضاء، ويؤكد اهتمامه الكبير والمستمر بالشؤون الوظيفية للقضاة، مما يسهم بعون الله وتوفيقه في رفعة وتطور هذا المرفق المهم في مشمول مشروعه الميمون لتطوير مرفق القضاء ورعايته الدائمة لمتطلبات واحتياجات السلك القضائي. وسأل المولى جل وعلا أن يجزي خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء، وأن يبارك في جهود الكوادر القضائية، لتكون كما هو العهد بها على مستوى الاضطلاع بالمسؤولية الملقاة على عاتقها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/٧٣

التاريخ: ١٤٣٤/٣/٣هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/أ) بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

وبعد الإطلاع على نظام القضاء، وعلى آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء الصادرين بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/أ) بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ.

وبعد الإطلاع على الأمر الملكي رقم (٨/أ) بتاريخ ١٤٣٠/٢/١٩هـ.

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يعين أصحاب الفضيلة القضاة التالية أسماؤهم أعضاء في المحكمة العليا بدرجة رئيس محكمة استئناف، وذلك

محل الأعضاء الصادر بهم الأمر الملكي رقم (أ/١) بتاريخ ١٤٣٤/٢/١٩هـ:

١- الشيخ/ سعد بن محمد بن علي الغامدي

٢- الشيخ/ أحمد بن مقبول بن ناصر حكيمي

٣- الشيخ/ عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز بن قاسم

٤- الشيخ/ محمد بن محمد بن شريم الشعبي

٥- الشيخ/ عبدالعزيز بن إبراهيم بن محمد الحصين

٦- الشيخ/ أحمد بن حمد بن عبدالرحمن المزروع

٧- الشيخ/ سليمان بن إبراهيم بن راشد الحديثي

٨- الشيخ/ عبدالإله بن عبدالعزيز بن محمد الضريان

٩- الشيخ/ عبدالعزيز بن عبدالله بن عبدالعزيز السبيعي

ثانياً: يبلغ أمرنا هذا للجهات المختصة لاعتماده وتنفيذه.....

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/ ٨٤

التاريخ: ١١/٣/١٤٣٤هـ

بعون الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
بعد الاطلاع على نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٧٨) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.
وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٣/٢٢/٢٥٨٢) ورقم (٣٣/٢٢/٢٥٨٣) ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٥٨٨) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٠٥) ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٦٤٣) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٤٦) المؤرخة في ١١/٢٤/١٤٣٣هـ، ومن رقم (٣٣/٢٢/٢٦٦٢) إلى رقم (٣٣/٢٢/٢٦٦٥) المؤرخة في ١٢/١/١٤٣٣هـ، ورقم (٣٤/٢٢/٢٦٨٧) بتاريخ ١٣/٢/١٤٣٤هـ ورقم (٣٤/٢٣/٢٧٧٧) بتاريخ ٢٣/٢/١٤٣٤هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يرقى الشيخان التالي اسمهما من درجة رئيس محكمة (أ) إلى درجة قاضي استئناف اعتباراً من ١٠/٢٤/١٤٣٣هـ:

صالح بن محمد الزايدي

سعود بن علي البوشي

ثانياً: يرقى الشيخان التالي اسمهما من درجة رئيس محكمة (ب) إلى درجة رئيس محكمة (أ) اعتباراً من

١٠/٢٤/١٤٣٣هـ:

عبدالرحمن بن محمد آل سعد

عبدالمحسن بن زيد آل مسعد

ثالثاً: يعين الملازمون القضائيون التالية أسماؤهم على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٠/٢٤/١٤٣٣هـ:

- | | |
|---|------------------------------------|
| ١٠. سعود بن سعد بن شماس الزويهرى | ١. عثمان بن صالح بن محمد العثمان |
| ١١. علي بن سعود بن علي العجمي | ٢. بشار بن محمد بن ضاوي الحربي |
| ١٢. سليمان بن عبدالكريم بن محمد العليان | ٣. فارس بن عالي بن محمد الحارثي |
| ١٣. عبدالله بن إبراهيم بن سميح اليوبي | ٤. باسم بن حمود بن أحمد الفحام |
| ١٤. محمد بن ظافر بن يحيى الشهري | ٥. جابر بن علي بن حبيب الحربي |
| ١٥. بندر بن غادف بن حمد اليوبي | ٦. أيوب بن مديهش بن محمد المديهش |
| ١٦. عبدالله بن عبدالمنعم بن سعدون العبدالمنعم | ٧. سالم بن حسين بن صالح الحارثي |
| ١٧. عاصم بن عبدالله بن صنهاة العتيبي | ٨. علي بن خالد بن علي الضالع |
| ١٨. صهيب بن صالح بن محمد العويد | ٩. خالد بن سعد بن عبدالعزيز الخميس |

رابعاً: يعين الشيخان التالي اسمهما على درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٠/٢٤/١٤٣٣هـ:

عبدالله بن محمد بن عبدالله البحي

عبدالعزیز بن عبدالله بن عبدالعزيز آل طالب

خامساً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة ملازم قضائي إلى درجة قاضي (ج) اعتباراً من ١٠/٢٤/١٤٣٣هـ:

١. عبدالملك بن مشاري الحمود
 ٢. إبراهيم بن محمد المحياني
 ٣. عادل بن علي المرشود
 ٤. محمد بن فهد المسفر
- سادساً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

بسم الله الرحمن الرحيم

الرقم: أ/١٠٨
التاريخ: ١٠/٤/١٤٣٤هـ

بعودن الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
بعد الاطلاع على المادة (٤٧) من نظام القضاء، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٧٨/م) بتاريخ ١٩/٩/١٤٢٨هـ.
وبناءً على قرارات المجلس الأعلى للقضاء رقم (٣٣/١٧/١٩٦٥) ورقم (٣٣/١٧/١٣٦٧) ورقم (٣٣/١٧/١٩٧٢) ومن رقم (٣٣/١٧/١٩٧٣) إلى رقم (٣٣/١٧/١٩٧٥) ومن رقم (٣٣/١٧/١٩٧٧) إلى رقم (٣٣/١٧/١٩٨٢) المؤرخة في ٢/٢/١٤٣٣هـ، ومن رقم (٣٣/٢١/٢٥١٥) إلى رقم (٣٣/٢١/٢٥١٥) المؤرخة في ١٠/٨/١٤٣٣هـ، ومن رقم (٣٤/٢٣/٢٦٩١) إلى رقم (٣٤/٢٣/٢٧٠٧) المؤرخة في ١٣/٢/١٤٣٤هـ.

أمرنا بما هو آت:

أولاً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (ج) إلى درجة قاضي (ب) اعتباراً من ١٢/١٠/١٤٣٤هـ:

- | | |
|----------------------------------|-------------------------------|
| ١. عبدالعزيز بن صالح البلالي | ٧. مجدل بن محمد القحطاني |
| ٢. عبدالرحمن بن عبدالله الوشيقري | ٨. عبدالله بن حسين جوهرى |
| ٣. عبدالله بن خالد الفايز | ٩. سامى بن عبدالله البقعاوى |
| ٤. عبدالله بن محمد الشايح | ١٠. سليمان بن عبيدالله العطوي |
| ٥. محمد بن حمد القحطاني | ١١. جابر بن عيسى عسيري |
| ٦. محمد بن صالح الفحام | |

ثانياً: يرقى المشايخ التالية أسماؤهم من درجة قاضي (ج) إلى درجة قاضي (ب) اعتباراً من التاريخ الموضح أمام اسم كل منهم:

- | | |
|-----------------------------|---------------|
| ١. عبدالملك بن مداوى عسيري | ١٠/٢٣/١٤٣٢هـ. |
| ٢. محمد بن عبدالكريم الخميس | ١٠/٢٣/١٤٣٢هـ. |
| ٣. طارق بن فالح الشراري | ١١/٣/١٤٣٢هـ. |
| ٤. طلال بن محمد العطوي | ١١/١٢/١٤٣٢هـ. |
| ٥. صالح بن علي المحمود | ١١/٢٤/١٤٣٢هـ. |

ثالثاً: يعين المشايخ التالية أسماؤهم على درجة ملازم قضائي:

- | | |
|---|--|
| ١. أحمد بن محمد بن عبدالله الربيش | ١٠. أحمد بن عبدالله بن محمد الحربى |
| ٢. سليمان بن صالح بن عبدالعزيز المجيدل | ١١. إبراهيم بن أديب بن عبدالرحمن الديبكل |
| ٣. عبدالله بن رشيد بن فاران الشمري | ١٢. أحمد بن علي بن سعد الأحمرى |
| ٤. مقبل بن فالح بن مقبل الحربى | ١٣. فيصل بن سالم بن ظاهر الجهني |
| ٥. سليمان بن عبدالله بن عبدالعزيز الحماداء | ١٤. صالح بن عامر بن صالح مباركى |
| ٦. عبدالله بن إبراهيم بن عبدالله الربيش | ١٥. مشارى بن عبدالرحمن بن لايى الحربى |
| ٧. عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالكريم البراك | ١٦. عبدالعزيز بن عبدالله بن أحمد الحمد |
| ٨. محمد بن عثمان بن محمد الحميد | ١٧. مجدى بن عبدالدائم بن خضر المغذوى |
| ٩. زياد بن عقيل بن محمد العقيل | |

رابعاً: على وزير العدل تنفيذ أمرنا هذا

عبد الله بن عبد العزيز آل سعود

استقبالات معالي الوزير

العلاقات التي تربط بين البلدين الشقيقين ، وشرح للوزير الضيف معالم النظام القضائي بالمملكة ومحاور مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ومنجزاته المتتالية ، والنقلة الإيجابية لقضاء المملكة ومعدلات النمو في نظر القضايا .

وأكد معاليه استعداد الوزارة للتعاون التام مع الجانب المغربي في كل ما يخدم العدالة ويحقق مصلحة البلدين ويسهم في المزيد من تفعيل اتفاقية التعاون القضائي بينهما .

وفد الهيئة الأمريكية للحريات الدينية

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه يوم الثلاثاء ٢٤ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ وفد الهيئة الأمريكية للحريات الدينية ، بحضور معالي نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد بن عبد المحسن آل حسين ، والوزير المفوض بوزارة الخارجية محمد المطر في وعدد من مسؤولي وزارة العدل .

وقد أجاب معاليه على أسئلة واستطلاعات الوفد نحو العديد من قضايا العدالة شارحاً معاليه لهم عن كفاءة النظام العام للدولة لكافة الحقوق والحريات العامة وفق دستور المملكة العربية السعودية ووثائقها الدستورية والترتيبات التنظيمية، التي تفرق بين الحرية والإخلال بالنظام العام للدولة، والحرية والتأثير على أمن المجتمع وسكينته، وبين الحرية والاصطدام بقناعة المجتمع المتألف على دستوره، مبيناً أن قضاء المملكة العربية السعودية يتمتع بالقوة والاستقلال والحياد، ولا سيما في محاسبة جهة الإدارة على أخطائها التنفيذية، مبيناً معاليه لهم من واقع العمل القضائي الموثق شواهد على تلك الأحكام التي تتجلى فيها قوة القضاء كنتيجة طبيعية لاستقلاله وحياده التام.

وفد القضاة الماليزي

استقبل معالي وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم الثلاثاء ٥ صفر ١٤٣٤ هـ بمكتبه عدداً من قضاة ماليزيا الذين زاروا المملكة مؤخراً ، وتلقوا خلال الزيارة دورة متخصصة في القضاء الشرعي.

وفي بداية الاستقبال رحب معالي وزير العدل بالوفد القضائي الماليزي ، وتمنى لهم مزيداً من الفائدة فيما يتلقونه من العلوم القضائية المتخصصة وأن يعكس ما تلقوه من مواد نظرية وتطبيقية على العمل القضائي في بلادهم .

بعد ذلك استمع الوفد القضائي الماليزي لإيجاز من معالي وزير العدل عن العمل القضائي في المملكة وما يشهده من نقلات تطويرية في ظل مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء ، متناولاً معاليه المعالم الرئيسية في تحديث نظام القضاء في المملكة والقضرات التطويرية في التقنية والتدريب وهندسة الإجراءات والتواصل الدولي.

السفير الكندي

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى يوم السبت ٣٠ صفر ١٤٣٤ هـ بمكتبه بالوزارة سفير كندا لدى المملكة توماس ماكدونالد . وجرى خلال الاستقبال تبادل الأحاديث الودية ومناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك .

الوزير المنتدب للحكومة

المغربية

استقبل معالي وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه معاليه يوم الأربعاء ١١ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ الوزير المنتدب لرئيس الحكومة المغربية عبد اللطيف المعزوز . وأشاد الدكتور العيسى في بداية اللقاء بعمق

وزير العدل يطلع على برنامج الدراسات القضائية بجامعة أم القرى

وأكد الشريم أهمية التأصيل الشرعي لهذه البرامج مع دراسة الأنظمة القضائية في المملكة العربية السعودية ومن ذلك نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ، مشيراً إلى أن قيادات قضائية فضلاً عن العديد من قضاة المملكة هم من مخرجات الجامعة بتأهيلها الشرعي المتميز مع اهتمامها بدراسة الأنظمة القضائية في المملكة .
وثنم معالي وزير العدل الدور الكبير الذي تضطلع به الجامعة لخدمة العمل الأكاديمي الشرعي ، وأثنى على البرامج العلمية القضائية في جميع مراحل الدراسة الأكاديمية .
وانتهى اللقاء بالتأكيد على أهمية المسارعة بالتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون المشترك بين الوزارة والجامعة لخدمة القضاء والتوثيق في المملكة، ودعم الجامعة في مسيرتها العلمية مع تامين دورها الأكاديمي المتميز في الدراسات الشرعية والقضائية على وجه الخصوص .

بحث معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى بمكتبه بالوزارة يوم السبت ٢٤ محرم ١٤٣٤هـ. مع معالي مدير جامعة أم القرى الدكتور بكرى معتوق عساس ووفد الجامعة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك ، وتفعيل الشراكة بين وزارة العدل وجامعة أم القرى بما يخدم الشأن القضائي والقانوني .
وقدم عميد كلية الدراسات القضائية والأنظمة الدكتور سعود بن إبراهيم الشريم شرحاً مفصلاً عن الكلية بوصفها أقدم الكليات الشرعية في المملكة وأكثرها احتواءً للمواد القضائية في مناهجها الأكاديمية حيث تقدم ٢٨ ذات صلة بالمادة القضائية ، كما عرض فضيلته محتوى برنامج الدراسات العليا في النظام الجنائي وبرنامج البكالوريوس والماجستير والدكتوراه في الدراسات القضائية وبرنامج الدبلوم العالي في المحاماة وبرنامج الماجستير في النظام التجاري .

انخفاض حالات الطلاق بنسبة ١٨%

المكرمة في حين تلتها منطقة الرياض بنسبة (٢١,٢%) صك طلاق بينما توزعت بقية النسب بين مختلف مناطق المملكة.
كما بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المأذونين (١٤٤,٠٨٢) عقد بنسبة (٨٨,٥%)، في حين بلغ عدد العقود التي تمت عن طريق المحكمة (٧٧٤) عقدا بنسبة (٠,٠٥%)، وبلغ عدد حالات الزواج التي كان الولي فيها هو القاضي (٢٢٣) عقدا بنسبه (٠,٠٠١%).
يشار إلى أن نسب الطلاق في المملكة انخفضت من معدل ٢٢% في عام ١٤٢٨هـ لتصل إلى معدل ١٨% في العام ١٤٣٢هـ، وبمقارنة هذه النسب الثموية من وقوعات الطلاق في المملكة بغيرها من الدول الخليجية والعربية نجد أنها تعتبر الأقل على مستوى العالم العربي حيث تشير إحصاءات الطلاق في بعض دول الخليج والعالم العربي إلى أن معدلات الطلاق تتراوح ما بين ٢٤% - ٣٩% من معدل حالات الزواج.

ندبت إليها الشريعة، والأهم عدم ممارسة أي ضغط على أي من أطراف الدعوى في عرض تسوية الصلح والآن يكون مشمولاً بحد أو حق عام أو إخفاء معلومة أو تضليل وإيهام على تفاصيل في هذا لا نطيل بذكرها، وتابع الوزير قائلاً: إن من أولويات الوزارة تقليص مدد التقاضي وتخفيف العبء عن المحاكم على ضوء ما سبق ومواصلة خطة التدريب القضائي وإسنادي .
وأشار الكتاب الإحصائي الأخير الصادر من وزارة العدل للعام ١٤٣٢هـ أن مجمل حالات الزواج التي وثقت رسمياً في سجلات الوزارة للسعوديين بلغت (١٤٥,٠٧٩) عقد زواج، في حين بلغت وقوعات الطلاق التي سجلت في الوزارة رسمياً للسعوديين (٢٦,٨٤٠) صك طلاق وبنسبة بلغت (١٨%) من مجمل حالات الزواج في المملكة.
كما أشارت البيانات الإحصائية الصادرة إلى أن ما نسبته (٢٧,٧%) من صكوك الطلاق سجلت في منطقة مكة

كشفت الإحصاءات الصادرة من وزارة العدل لعام ١٤٣٢هـ، انخفاض معدل الطلاق بين السعوديين في المملكة، مقارنة بالأعوام الخمسة السابقة إلى نحو ١٨% من مجمل حالات الزواج وهذه الإحصائية تتعلق بعموم المملكة بينما سبق أن أعلنت وزارة العدل عن إحصائيات لبعض المناطق والمحافظات في إحدى السنوات بنسبة أقل من هذه النسبة بكثير بل وبنسب متدنية جداً مستبعداً من ذلك حالات المراجعة.
وقال وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى ان هذه النسبة تعكس الاهتمام بالجانب الإرشادي والإصلاحي في إطار تفعيل البدائل الشرعية في تسوية المنازعات وفي طبيعتها الأخذ بخيرية الصلح وهو ما اهتمت به الوزارة من خلال تعزيز مكاتب الصلح في المحاكم، ويمثل خيار البدائل الشرعية الرؤية الاستراتيجية لتخفيف العبء عن المحاكم بأساليب

وزارة العدل تفعل الأعمال الاجتماعية في المحاكم لدعم مكاتب الصلح

أكد معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى، أهمية توثيق وثيقة الصلح من قبل القضاء من أجل رقابتها من الناحية الشرعية حتى لا تنطوي على ما يخالف الشرع أو نظام الدولة.

وقال إن الحسم القضائي يعالج الآثار ويبت فيما يترتب على الخلل والإشكال والاختلافات من نزاعات فهو ينصب على تسوية الأثر ولا يعالج الجذور والأسباب بينما الصلح وهو خيار شرعي متاح للجميع . غير إلزامي . يعالج الأسس ويخرج أطراف القضية عقب التسوية بأنفس رضية . ويهدف برنامج (السدورات

الاجتماعية للمختصين في العمل الاجتماعي والعاملين في مكاتب الصلح) بالرياض، الذي تنظمه الوزارة لأول مرة بالتعاون مع جامعات وبيوت خبرة دولية، إلى تزويد الاختصاصيين الاجتماعيين بالنظريات العلمية الحديثة في العلوم الاجتماعية لدعم مكاتب الصلح والتوفيق، مع الاطلاع على المفاهيم العلمية الحديثة في مجال التطبيقات المهنية للصلح في القضايا الأسرية نظراً لأهمية وجود الممارس الاجتماعي إضافة للركيزة الأساسية في مكاتب الصلح وهو الإرشاد الشرعي بهدف إصلاح ذات البين من خلال الاطلاع على عمق الإشكالات في القضايا.

وأوضحت وزارة العدل أن هذه الدورات تهدف إلى التعرف على طبيعة الضغوط والمشكلات المجتمعية والبيئية التي تواجهها الأسرة واطلاع الاختصاصيين الاجتماعيين على النماذج والأطر المهنية للتدخل المهني مع الأسرة، وإكساب الاختصاصيين الاجتماعيين المهارات الحديثة للتعرف على احتياجات الأسرة، ومراجعة أساليب التسجيل الفعالة في العمل في محاكم الأحوال الشخصية تحديداً ، وتفهم طبيعة التفاعل بين الأسرة والأساق الاجتماعية الأخرى ، ومراجعة أساليب تقييم الممارسة المهنية في العمل مع الأفراد والأسر .

الملتقى العدلي الأول بالأحساء

أوضح فيها أن الملتقى سيسهم في تعزيز أواصر العلاقات القانونية وتسييل الضوء على أنشطة المحامين العامة وخدمة المحامين والمستشارين القانونيين في المنطقة والتوعية القانونية ونشر الثقافة الحقوقية وتبنيها لأهمية هذا الموضوع عن وسائل إثبات الحقوق التي من شأنها حماية الكيانات التجارية للمؤسسات والشركات إضافة إلى توفير منصة مثالية للحوار القانوني المشترك بين محامي المنطقة من أنحاء المملكة .

إثر ذلك ألقى معالي وزير العدل كلمة بين فيها أن وسائل الإثبات هي الطريق إلى معرفة الحقائق والسبيل الهادي إلى تحقيق مبدأ العدالة والحصن المنيع لحماية الحقوق والمصالح في الحاضر والمستقبل، مشيراً إلى أنه مع تقدم الزمان وتطور العلوم أصبحت الحياة البشرية تميل إلى التعقيد الأمر الذي جعل الحاجة إلى الإثبات أمراً ضرورياً وملحاً فهو ضمانة لحفظ الحقوق .

وأضاف معاليه أن عصب التقاضي وجوهره الإثبات الذي يعد من الناحية العلمية والوسيلة الأكيدة التي يعتمد عليها الأفراد في صيانة حقوقهم .

وفي ختام الحفل كُرمت الجهات الراعية للملتقى ، ثم تسلم معالي وزير العدل هدية تذكارية من رئيس غرفة الأحساء.

افتتح معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى يوم الثلاثاء ٣ ربيع الأول ١٤٣٤ هـ، فعاليات الملتقى العدلي الأول الذي نظمته لجنة المحامين بغرفة الأحساء تحت عنوان « وسائل الإثبات في القضاء»، وذلك بفندق الانتركونتيننتال بمدينة الهفوف.

وبدئ الحفل الخطابي المعد بهذه المناسبة، بآيات من القرآن الكريم ، ثم ألقى رئيس لجنة المحامين بغرفة الأحساء الدكتور يوسف الجبر كلمة أوضح فيها أن الملتقى يهدف إلى دراسة وسائل الإثبات بشكل شامل ومععمق، وتقديم المقترحات والأفكار التي تسهم في تطوير وسائل الإثبات المعمول فيها حالياً، بما يتواءم مع المناخ الحالي للتعاملات والمنازعات المتطورة، وإنشاء بيئة عمل بين الحاضرين والمهتمين والقانونيين والعاملين بسلك العدل وتجميع المساهمات والاقتراحات الجدية والرؤيا المنشودة.

وبين الجبر أن من أهداف الملتقى إلقاء الضوء على الوسائل العلمية والتقنية الحديثة المتطورة المتبعة في إثبات القضايا التجارية والجنائية والتعاملات والمنازعات بمختلف أنواعها، وتأثيرها في الأحكام القضائية وحسن سير العدالة.

ثم ألقى رئيس غرفة الأحساء صالح العفالق كلمة



وزير الاتصالات: التطور التقني في وزارة العدل مفخرة حقيقية يسرت على المواطن الكثير

التطبيقات وإعادة هندسة الإجراءات مبدية سعادته أن ما تحقق من إنجازات كانت بأيدٍ وطنية سعودية.

من جهته عبر مدير عام برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" المهندس علي آل صمغ بالمنجزات الإلكترونية لوزارة العدل وعدّها في قائمة وزارات اهتمت بالمنظومة الإلكترونية، وعبر عن ارتياحه وزملائه لما رأوه في مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء.

وأضاف باستطاعة الوزارة إنشاء محكمة إلكترونية في أي مكان ناء وأن ما شاهده في هذا المشروع يعد من ضمن الانجازات الكبيرة التي تستحق الشكر وقال إننا وجدنا في مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء سحابة عدلية إلكترونية.

وأكد أن التوقيع الإلكتروني جاهر محلياً ويمكن للدوائر والجهات الحكومية وكذلك الأفراد استخدامه في هذا الجانب ولكن تبقى مسألة الاعتراف الدولي ولهذا يجب أن تأتي جهات دولية لتدقق هذا التوقيع واعتماده ونحن بصدد إنهاء هذه الأمور وقد تم الانتهاء من بعضها.

وأشاد المهندس ملا خلال حديثه لما وصلت إليه وزارة العدل من التطور التقني وقال ما لاحظته هو مفخرة حقيقية وشيء مبهر لما وصلت إليه وزارة العدل من الأخذ بالأمور التقنية في تطبيق الأعمال وإنجازها والذي يعود على المواطن بالتيسير وتسهيل كثير من الأمور.

ونوه وزير الاتصالات وتقنية المعلومات على القائمين على مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء من برامج

قام معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات المهندس محمد جميل ملا والمدير العام لبرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر» المهندس علي آل صمغ في صباح يوم الأحد ٤ محرم ١٤٣٤هـ بزيارة لمقر مشروع خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء حيث كان في استقباله وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى.

وقال معاليه أن التوقيع الإلكتروني سيكون جاهزاً قريباً ومتوقفاً أن يكون بنهاية هذا العام ويمكن استخدامه على المستوى الوطني ولكن يوجد لدينا قضية متعلقة مع مركز المعلومات الوطني التابع لوزارة الداخلية وهذه القضية بخصوص عملية إصدار هذه البطاقات لكي تكون من نفس بطاقة الهوية الوطنية.